

م	العنوان	البيان
١ /	إسم السياسة:	سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين
٢ /	أهداف السياسة:	وضع قواعد وآليات واضحة تضمن لأصحاب المصالح المذكورين، الآليات التي تُمكنهم من النفاذ إلى المعلومات الأساسية التي تُعينهم في المحافظة على حقوقهم، كما تُبيّن آليات التواصل مع الإدارة العليا للشركة، وتحقيق القدر الأمثل من الشفافية والوضوح الذي يُعينهم في العمل على إحترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، ولتجنب أي ممارسات خاطئة قد تصدر من جانب الأشخاص الذين يمثلون شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام، وتوخي كل من يرتبط مع الشركة بالحرص المتناهي بشأن احتمال التأثير على حقوق أصحاب المصالح الآخرين.
٣ /	نطاق السياسة:	تسري هذه اللائحة، على كل شخص يرتبط بأعمال مع شركة قطر للسينما، ويكون لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، سواء كان مساهماً أو من العاملين أو الدائنين أو العملاء أو الموردين أو ممن يعملون في المناصب الإدارية الرفيعة أو الموظفين أو عضو عامل أو متطوع في أنشطتها أو يعمل لديها.
٤ /	محتوى السياسة:	حسبما هو وارد أدناه.

بناءً على ما ورد في قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦م بخصوص نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية التي تخضع لرقابة الهيئة، تمّ وضع هذه السياسة وذلك بهدف تجنب أي ممارسات خاطئة قد تصدر من جانب الأشخاص الذين يمثلون شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام، وتوخي كل من يرتبط مع الشركة بالحرص المتناهي بشأن احتمال التأثير على حقوق أصحاب المصالح الآخرين.

#### مادة (١)

تسري هذه اللائحة، على كل شخص يرتبط بأعمال مع شركة قطر للسينما، ويكون لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام، سواء كان مساهماً أو من العاملين أو الدائنين أو العملاء أو الموردين أو ممن يعملون في المناصب الإدارية الرفيعة أو الموظفين أو عضو عامل أو متطوع في أنشطتها أو يعمل لديها.

## مادة (٢)

يُقصد بأصحاب المصالح الآخرين، كل من له مصلحة مع الشركة تستند إلى حق أو مركز قانوني مثل المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين وجميع الموظفين والعاملين بالشركة وغيرهم، كما يشمل أيضاً جميع الموردين وموزعي الأفلام والعملاء والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تتعامل معها الشركة، ومرأقي حسابات الشركة.

## مادة (٣)

تهدف هذه اللائحة إلى وضع قواعد وآليات واضحة تضمن لأصحاب المصالح المذكورين، الآليات التي تمكنهم من النفاذ إلى المعلومات الأساسية التي تُعينهم في المحافظة على حقوقهم، كما تُبين آليات التواصل مع الإدارة العليا للشركة، وتحقيق القدر الأمثل من الشفافية والوضوح الذي يُعينهم في العمل على إحترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، ورفع أي تعارض أو إختلاف في المصالح. إن أمكن ذلك،، وكذلك بيان آليات مشاركتهم الفعالة في متابعة أعمال الشركة.

## مادة (٤)

تؤكد الشركة بموجب هذه اللائحة، إحترامها لحقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، وتؤكد الشركة كذلك على إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح المذكورين من الحصول على التعويض المناسب عن أي إنتهاك لحقوقهم التي تُقرها الأنظمة والقوانين أو تلك التي تحميها العقود.

## مادة (٥)

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.

## مادة (٦)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.

## مادة (٧)

يلتزم أعضاء المجلس بإعلاء مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.

## مادة (٨)

يلتزم أمين سر المجلس بالتنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

#### مادة (٩)

تلتزم الشركة بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح المذكورين، وبوضع الآليات المناسبة لإقامة علاقات جيدة مع كافة عملائها والموردين وموزعي الأفلام والبنوك التي تتعامل معها الشركة.

#### مادة (١٠)

تلتزم الشركة بوضع قواعد السلوك الممنى للمديرين والعاملين في الشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح المذكورين، على أن يضع مجلس الإدارة آليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والإلتزام بها.

#### مادة (١١)

تعمل الشركة جهد استطاعتها لخلق نوع من التوازن بين هدفها لتحقيق الربح وهدف العناية بحقوق أصحاب المصالح الآخرين (تحقيق المصالح المشتركة)، مراعية في ذلك مبادئ النزاهة والعدالة في العمل وتحمل المسؤولية وقبول المحاسبة والشفافية تجاه المساهمين، من أجل الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وتحسين سمعة الشركة، وجذب الإستثمارات، ومنح الشركة ميزة تنافسية أفضل.

#### مادة (١٢)

لما كانت شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام تقوم بشكل أساسي بتطوير وإدارة دور العرض السينمائي، فضلاً عن غيرها من الأنشطة الأخرى المتمثلة في المضاربة والإستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية وبعض الإستثمارات العقارية أو بالبناء وتشديد المباني السكنية بهدف إستغلالها والإستفادة من ريعها، بالإضافة لغيرها من الأنشطة الإستثمارية الأخرى التي تبين فيها رأيها وتعكس من خلالها مواقفها، وهو الأمر الذي يوجب توفر كافة الشروط العلمية والحيادية والعدالة وعدم الانحياز تجاه بعض الشركات والمؤسسات دون غيرها ممن تتناولها أنشطة الشركة. فإنه يتوجب على الأشخاص الذين يتولون إدارة أنشطة الشركة بأن لا تربطهم مصالح مشتركة قد تتعارض مع مصالح المعنيين في تلك الشركات أو المؤسسات التي تتناولها تلك الأنشطة.

#### مادة (١٣)

في سبيل إحكام الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها، فقد أتاحت الشركة السبيل لأي من أصحاب المصالح المذكورين، إمكانية التقدّم بشكواه أو مخاوفه مباشرة بموجب كتاب مُسجّل بعلم الوصول، موجّه لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، مع إلتزام رئيس وأعضاء المجلس بالنظر في الشكوى في أسرع فرصة مُمكنة، وإتخاذ ما يلزم بشأنها من خطوات جادة.

#### مادة (١٤)

ولضمان حقوق أصحاب المصالح المذكورين، فإنَّ الشركة تلتزم بتوفير المعلومات العامة وفرص النفاذ إليها لأصحاب المصالح بصورة دورية وفي التوقيت المناسب، من خلال إتاحة فرصة الإطلاع على البيانات المالية الدورية والإفصاحات المستمرة وإتباع سياسة الشفافية.

وفي سبيل ذلك، فإنَّ الشركة تلتزم بأن تُتيح الفرصة لأصحاب المصالح المذكورين من الإطلاع على سجل المُساهمين في الشركة، وسجل أعضاء مجلس الإدارة، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي وأية تعديلات قد تطرأ عليه، وأية مُستندات قد تُرتَّب إمتيازات أو حقوق على أصول الشركة، وتكون لصاحب المصلحة المعني صلة أو مصلحة مباشرة في الإطلاع عليه، وكذلك عقود الأطراف ذات العلاقة، وذلك وفقاً لما هو مُحدد في إجراءات الحصول على المعلومات الذي تضعه الشركة. كذلك تلتزم الشركة بإتاحة الفرصة لأصحاب المصالح الفرصة للإطلاع على البيانات المالية الدورية والإفصاحات المستمرة التي تقوم بها للهيئة والجهات الرسمية الأخرى ذات الصلة.

#### مادة (١٥)

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين . واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على أن يرفق بطلبه ما يثبت صفته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد إلتمز المجلس بوضع آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالشركة والإدارة التنفيذية العليا بها، وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح الشركة وأموالها، علماً بأنَّ تلك السياسة قد نصت على سرية مضمون الشكوى أو المُقترح أو البلاغ، وحماية مقدمه، وأجال البت في التظلمات والرد على الشكاوى والمقترحات.

#### مادة (١٦)

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. وتلتزم الشركة بتدقيق وتحديث المعلومات بطريقة منتظمة، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل، وأن تستخدم في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

#### مادة (١٧)

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

## مادة (١٨)

يتضمن النظام الأساسي للشركة، تنظيم حقوق المساهمين، بإعتبارهم من أصحاب المصالح، والمتعلقة باجتماع الجمعية العامة والتي منها:

(١) يتعين على المجلس دعوة الجمعية العامة للإنعقاد متى طلب إليه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون ما لا يقل عن (١٠%) من رأس المال، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، وإلا قامت الإدارة بالموافقة على طلب توجيه الدعوة على نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الطلب، ويقتصر جدول الأعمال في هاتين الحالتين على موضوع الطلب.

ويحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

(٢) إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (٥%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل مُعينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع

(٣) حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في مداولاتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال وبالقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة.

(٤) حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة؛ مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة.

(٥) حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم قانوناً.

(٦) حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الإجابة على سؤاله غير كافية.

(٧) الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت.

(٨) حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

## مادة (١٩)

تضمن الشركة للمساهمين بإعتبارهم من أصحاب المصالح، الحقوق التالية:

(١) تمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية

<sup>١</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بالتعديل في صياغة الفقرات (١) و(٢) من المادة (١٨)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في اجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (١٢٤/فقرة ثانية)، والمادة (١٢٩/فقرة ثانية) على التوالي.

العامة، وعليها الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.

(٢) التصويت حق المساهم -يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً- لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

(٣) يحظر على الشركة وضع أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت، وتلتزم بتمكين المساهم من ممارسة حق التصويت وتيسير إجراءاته، ويجوز لها أن تستخدم في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

(٤) الالتزام بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس، وعليها إطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف.

(٥) الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

(٥) إيجاد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة.

(٦) الإفصاح عن هيكل رأس مال الشركة وكل اتفاق تجريه بشأنه، والإفصاح عن المالكين (٥%) أو أكثر من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

## مادة (٢٠)<sup>٢</sup>

١- يجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أن يُفصح للمجلس عن أية مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، تكون له في التعاملات والصفقات التي تتم لحساب الشركة، ويجب أن يشمل الإفصاح نوع وقيمة وتفصيل تلك الصفقات والتعاملات وطبيعة ومدى المصلحة العائدة له وبيان المستفيدين منها.

٢ - إذا كانت القيمة الإجمالية للتعاملات والصفقات المنصوص عليها في البند السابق تساوي أو تزيد على (١٠%) من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لأخر بيانات مالية معلنة أيهما أقل، وما لم ينص النظام الأساسي على نسبة أقل، يجب الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة بعد أن يتم تقييم تلك التعاملات والصفقات من قبل مدقق الحسابات، ويُقدّم تقرير مدقق الحسابات إلى الجمعية العامة على أن يتضمن نوع وتفصيل تلك التعاملات والصفقات وقيمتها وطبيعة ومدى المصلحة وصاحب المصلحة وبيان

ما إذا كانت وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، وتتجدد هذه الموافقة سنوياً إذا كانت تلك التعاملات والصفقات ذات طبيعة دورية.

٣ - يمتنع على أي من ذوي المصلحة من المنصوص عليهم في البند (١) من هذه المادة، حضور جلسات الجمعية العامة أو جلسات مجلس الإدارة التي يُناقش فيها الموضوع المتعلق به أو التصويت عليه.

<sup>٢</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٠)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في اجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (١٠٩).

### مادة (٢١)³

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يترتب على مخالفة أحكام المادة (٢٠) أعلاه، أو مخالفة المادة (١٠٩) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م (تعديل بعض أحكام قانون الشركات)، جواز مطالبة المساهمين أمام المحكمة المختصة ببطلان الصفقات أو المعاملات وبإلزام المخالف بالتعويض الذي تحدده المحكمة في حال عدم الإفصاح، كما تجوز لهم المطالبة بالتعويض نتيجة لسوء الإدارة أو مخالفة أعضاء المجلس لالتزاماتهم بغض النظر عن بطلان الصفقات أو المعاملات في حال كانت شروط الصفقات أو المعاملات غير عادلة أو تضر بمصلحة المساهمين، وفي جميع الأحوال، يُلزم المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من ذلك للشركة.

### مادة (٢٢)⁴

يجوز للمساهمين الحائزين على ما لا يقل عن (٥%) من رأسمال الشركة الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالصفقات أو المعاملات التي تسري عليها أحكام هذه المادة، والحصول على صور أو مستخرجات منها، وعلى مجلس الإدارة أن يمكنهم من الاطلاع على تلك الأوراق والمستندات أو الحصول على صور ومستخرجات منها، بحسب الأحوال.

### مادة (٢٣)°

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:

- ١ - جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية، ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف، وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت.
- ٢ - المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.
- ٣ - المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.
- ٤ - المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
- ٥ - التعاملات والصفقات التي يكون فيها لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وتتطلب إفصاحاً أو موافقة مسبقة وفقاً لأحكام المادة (١٠٩) من هذا القانون، بالإضافة إلى تفاصيل تلك التعاملات والصفقات.
- ٦ - المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.
- ٧ - التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

³ تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢١)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (١٠٩).

⁴ تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٢)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (١٠٩/٥).

° تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٣)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (١٢٢).

٨- البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركة. ويجب أن يُوقَّع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

#### مادة (٢٤)<sup>٦</sup>

تكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يُعيها النظام الأساسي ويجوز أن تكون مشاركة المساهم في مداولة الجمعية العامة، والتصويت فيها إلكترونياً، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة، وبالتنسيق مع الهيئة

ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عُشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمتهم من المسؤولية.

وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون والنظام الأساسي للشركة مُلزَمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها.

#### مادة (٢٥)<sup>٧</sup>

يُقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن ريال واحد ولا تزيد على مائة ريال، ولا يجوز أن تتجاوز مصروفات الإصدار (١%) من القيمة الاسمية للأسهم.

ويجوز أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية أو في غير ذلك، على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل.

ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من الوزير.

#### مادة (٢٦)<sup>٨</sup>

<sup>٦</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٤)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في اجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (١٣٣).

<sup>٧</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٥)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في اجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (١٥٢).

<sup>٨</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٦)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في اجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (١٩٥).

يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة، ويجوز التنازل عن حق الأولوية للغير بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، على أن يكون هذا التنازل بعد الحصول على موافقة الإدارة.

وتُستثنى من حكم الفقرة السابقة، الأسهم الجديدة في رأس مال الشركة التي يتم إصدارها مقابل حصص عينية، على أن تسري بشأنها أحكام الجمعية العامة غير العادية المنصوص عليها في المادة (١٣٩) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م، وتعديلاته اللاحقة.

#### مادة (٢٧)<sup>٩</sup>

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين"، تقييد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم، وللإدارة والهيئة الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

ويجب على الشركة فور إدراج أسهمها في السوق المالي أن تُودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل، ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً فيما يخص مساهمته، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة وجهة الإيداع في هذا الشأن. ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل، وبخاصة إذا قُيد شخص فيه أو حُذف منه دون مبرر.

#### مادة (٢٨)<sup>١٠</sup>

على الشركة نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة، إن وُجد، لاطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مدقق الحسابات، ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة الإدارة.

#### مادة (٢٩)<sup>١١</sup>

إذا اعتزمت الشركة الدخول في صفقة إستحواذ، فإنه يتعيّن على الشركة المستحوذة القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الأقلية، بما في ذلك تقديم عروض لا تقل مدتها عن ثلاثين يوماً، لشراء باقي الأسهم أو الحصص بمقابل لا يقل عن قيمة الأسهم أو الحصص موضوع الاستحواذ، أو القيمة التي يحددها الخبير المعين وفقاً لأحكام المادة (١٥٨) من هذا القانون، وذلك في حالة الاستحواذ على (٥٠%) أو أكثر من الأسهم.

#### مادة (٣٠)

<sup>٩</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٧)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (١٥٩).

<sup>١٠</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٨)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (١٨٤).

<sup>١١</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٢٩)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦ م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١ م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م، المادة (٢٨٨) بند ٦.

تنتهج الشركة سياسة الباب المفتوح والتقييمات المستمرة للأداء والتطوير المستمر، وتطبيقاً لذلك تلتزم الشركة بصفة دورية بالقيام بإجراء التقييم الدوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، كما تلتزم الشركة بوضع الخُطط اللازمة للتطوير ومعالجة أوجه القصور الذي قد يُسفر عنها التقييم المذكور. وتلتزم الشركة بوضع الآليات المناسبة التي تُمكن الموظفين والعاملين بالشركة من المشاركة بأفكارهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم من أجل تحسين الأداء بالشركة.

#### مادة (٣١)

ولضمان مشاركة أصحاب المصالح الفعالة في الرقابة على الشركة، فإنه يحق لذوى المصالح المذكورين من الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات الأخرى والجهات التي تمثلهم بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا للتعبير عن مخاوفهم تجاه أية تصرفات غير قانونية أو منافية لأخلاقيات المهنة، وتكون وسيلة الإتصال إما بواسطة خطاب مُرسل بالبريد المُسجَّل بعلم الوصول، أو بالبريد الإلكتروني للشركة، أو بالإتصال الهاتفي المباشر. وتلتزم الشركة بعرض كل ما يرد لها للإدارة التنفيذية العليا ولمجلس الإدارة بكل شفافية، مع إلزام الشركة بالأى يؤدي ذلك التعبير أو الإتصال إلى المساس بحقوق أصحاب المصالح المعنيين أو الإنتقاص منها، إذا ما فعلوا ذلك.

#### مادة (٣٢)

في حال تقدّم أيّ من أصحاب المصالح المذكورين بأيّ شكوى أو في حال نشوء أيّ خلاف بين الشركة وأيّ من أصحاب المصالح المذكورين، فإنّ الشركة تلتزم بالسعي لحل وتسوية الخلاف أو الشكوى بالطرف الودية (لجان التوفيق)، مع الوضع في الإعتبار التوازن بين مصلحة الشركة وأصحاب المصالح، وإذا تعدّرت الحل، فإنّ الإدارة التنفيذية العليا ستقوم بعرض الأمر على مجلس إدارة الشركة، لإتخاذ ما يراه مناسباً، في أسرع فرصة مُمكنة.

#### مادة (٣٣)

يسمح مجلس إدارة الشركة بتواصل العضو المُنتدب مع أصحاب المصالح المذكورين، في كل ما يعرضونه على المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا، مع منح العضو المُنتدب الصلاحيات الواسعة التي تُمكنه من حل الإشكال أو تسوية الأمر بما يُحقق مصلحة الطرفين. ولا يمنع ذلك، من حق أيّ من أصحاب المصالح المذكورين من طلب الإجتماع مع الإدارة التنفيذية العليا للشركة أو الإجتماع بالعضو المُنتدب، بموجب موعد مُسبق تحدده الشركة للإطلاع على المشاكل التي تهدد أصحاب المصالح وطمئنّتهم والبدء في حلها حتى ينعكس ذلك على زيادة الثقة في التعامل مع الشركة.

#### مادة (٣٤)

يتعيّن على الشركة، كلما إقتضى الحال ذلك، تشكيل لجنة بصفة غير دائمة لـ "فض المنازعات" أو لجنة للـ "التوفيق في بعض المنازعات"، على أن تتولى هذه اللجنة حل أى منازعات تتعلق بأصحاب المصالح الآخرين، على أن يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأن تضم في عضويتها ( قانوني ومالي)، ولا تكون لقرارات هذه اللجنة صفة الإلزام، إلا إذا قبل بها أطراف النزاع صراحة.

### مادة (٣٥)

إذا ثبت لمجلس إدارة الشركة أنّ الشخص المعني من أصحاب المصالح المذكورين، والذي تقدّم بمظلّمته، قد انتهكت حقوقه أو أخلّت الشركة بحقوقه التي يكفلها له العقد المُبرم معه، يتعيّن إحالة الأمر للجنة فض المنازعات المنبثقة عن مجلس الإدارة، لتقييم وتقدير التعويض المناسب للمتضرر جبراً للضرر الذي حاق به، مع وضع الآلية المناسبة التي تكفل له الحصول على حقه كاملاً.

### مادة (٣٦)

تلتزم الشركة بتعيين موظف مختص بالإدارة للتعامل مع أصحاب المصالح المذكورين لحل المشاكل التي تعيق تعاملهم مع الشركة وللرد على استفساراتهم. وتلتزم الشركة بعقد حلقات نقاش دورية ودورات تدريبية وتعليمية للموظف المسنول عن التعامل مع أصحاب المصالح المذكورين، لتمكينه من الطريقة المثلى من التعامل والتفاعل مع أصحاب المصالح المذكورين.

### مادة (٣٧)<sup>١٢</sup>

لكل مُساهم الحق في أن يرفع دعوى منفرداً في حالة عدم قيام الشركة برفعها (دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة)، إذا كان من شأن الخطأ إلحاق ضرر خاص به كمُساهم، على أن يُخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى، ويقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك. وعلى الشركة تعويض المساهم عن النفقات ومصاريف التقاضي التي تكبدها في حال صدور حكم لصالحه.

### مادة (٣٨)<sup>١٣</sup>

واستثناءً من أي قانون آخر، يحق للمساهم المدعي، في الدعاوى المتعلقة بمخالفة أحكام المادة (١٠٩) من قانون الشركات التجارية، طلب كافة المستندات المتعلقة بالتعاملات والصفقات المشار إليها في تلك المادة أيّاً كانت المستندات، سواء كانت بحوزة الشركة أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا أو الشركة أو الشخص الذي تم التعامل معه أو أي طرف ثالث له علاقة بالصفقات أو بالتعاملات، ويحق للمساهم المدعي استجواب المدعى عليهم والشهود والأطراف المدخلة في الدعوى.

### مادة (٣٩)<sup>١٤</sup>

<sup>١٢</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٣٧)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م، وتعديلاته اللاحقة، المادة (١١٦).

<sup>١٣</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٣٨)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (٣٢٩)/فقرة ثانية).

<sup>١٤</sup> تمّ التحديث في هذه السياسة (سياسة حقوق أصحاب المصالح الآخرين) بإضافة المادة (٣٩)، بموجب قرارات مجلس الإدارة في إجتماعها رقم (٢٠٢١/٦م)، المنعقد في يوم الأربعاء الموافق ١٥/ديسمبر/٢٠٢١م، ليتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١م، المادة (٣٣٠)/فقرة أولى).

للمساهمين الحائزين على (١٠%) من رأس مال الشركة، أن يطلبوا من الوزير الأمر بالتفتيش على الشركة فيما ينسب إلى أعضاء مجلس الإدارة ومُدققي الحسابات من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقرها القانون أو النظام الأساسي، متى وُجد من الأسباب ما يرجح وجود هذه المخالفات.

#### مادة (٤٠)

تتعهد إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها من أصحاب المصالح والعاملين لديها مرة على الأقل سنوياً عن سياسات الشركة المالية، وتلك المتعلقة بالسلامة الصحية والمهنية وغير ذلك. ويراعى أن تكون السياسات المعلن عنها واضحة وغير مضللة وأن تتضمن ما تنوى الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم العمالة أو تدريبها، وبرامجها للرعاية الإجتماعية سواء داخل الشركة أو في المجتمع المحيط بها.

#### مادة (٤١)

يُقدَّر الشخص المفضح من أصحاب المصالح المذكورين مقدار سرية المعلومة، وله أن يطلب عدم الكشف عنها، وفي هذه الحالة تكون البيانات سرية للغاية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الكشف عن مضمونها لغير المعني بذلك وفق النظام الأساسي للشركة ولوائحها، إلا في الأحوال الإستثنائية التي يجَّوز فيها القانون مثل هذا الإفصاح.

وفي حال الإخلال بذلك يجوز للمفصح المتضرر تقديم شكوى لمجلس الإدارة ضد المتسبب بنشر المعلومة للنظر في الموضوع وفق لوائح الشركة (شركة قطر للسينما).

#### مادة (٤٢)

لا يحق لأي شخص ممن يعملون بشركة قطر للسينما قبول أية هدايا أو منافع أو قروض أو أي شيء آخر ذو قيمة من أية شركة أو مؤسسة أو أي شخص، أو أي من أصحاب المصالح المعرفين في هذه اللائحة، إذا كان يفهم منها بشكل معقول أو يعتقد بأنَّ الهدف من وراء الهدية هو الرغبة في التأثير على آراء وتوجهات وسياسات وأهداف الشركة (شركة قطر للسينما).

( انتهى )